

قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال  
حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020.

Measuring and analysing the impact of Economic Diversification  
on Economic Growth using Panel Model, case of OPEC Oil  
Exporting Arab Countries 2000-2020

ط د جاوي فايذة<sup>1\*</sup>، د حفصي بونبعو ياسين<sup>2</sup>

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، djaouifaiza11@gmail.com

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، hafsiyacine3879@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2022/03/28 تاريخ القبول:2022/07/02 تاريخ النشر:2022/09/01

مخلص:

**Abstract:**

The objective of this study is to measure and analyse the impact of economic diversification on economic growth in the oil exporting Arab countries of OPEC, using sample Panel models from six countries during the period 2000-2020. The study included indicators of economic diversification, the overall level of oil prices as independent variables and the use of the economic growth rate as a dependent variable.

In its analytical analysis, the study found a low degree of economic diversification except for the UAE model, which showed positive results. For the index side, the fixed individual impact model is appropriate, as well as oil rents represented by an overall level of oil prices and indicators of economic diversification have a moral and positive impact on economic growth.

**.Keywords:** economic diversification, economic growth, Panel models, OPEC countries.

**JEL Classification :** F43 ; F63, O47.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للبتروك "أوبك"، باستخدام نماذج بنال لعينة من ستة دول خلال الفترة 2000-2020. ضمت الدراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي والمستوى العام لأسعار النفط كمتغيرات مستقلة واستخدام معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

توصلت الدراسة في شقها التحليلي إلى ضعف درجة التنويع الاقتصادي باستثناء نموذج الإمارات الذي أظهر نتائج إيجابية، أما بالنسبة للجانب القياسي تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، وتبين أيضا الربع النفطي ممثل بمستوى عام لأسعار النفط ومؤشرات التنويع الاقتصادي له تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، نماذج بنال، دول الأوبك.

تصنيفات JEL: O47, F63, F43.

## مقدمة

تعتمد الدول النفطية بشكل كبير على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للدخل في اقتصاداتها، وكما هو معلوم هذا المورد مرتبط بأسعار السوق العالمية للنفط وما يحدث فيها من أزمات وتقلبات من فترة إلى أخرى، وبالتالي فإنه يؤثر على الاستقرار والنمو الاقتصادي بها. إن الأزمات البترولية التي شهدتها العالم خصوصا مؤخرا وتبعاتها، استدعت إلى قيام الدول المصدرة للنفط لعدة إصلاحات هيكلية وتبني عدة سياسات واستراتيجيات اقتصادية، تهدف إلى تنوع مصادر الدخل لديها والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي. وهذا ما تجلّى مع دول منظمة الأوبك التي تعتمد على ريع مورد البترول مع إهمال باقي الموارد الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض رهيب في إيراداتها، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي هو الحل الأنسب للخروج من تبعية المحروقات.

### مشكلة البحث:

مما سبق يمكننا من طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر التنوع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي لدى دول منظمة الأوبك؟

فرضية البحث: يمكن تلخيصها في فرضية شاملة وهي التنوع الاقتصادي الاستراتيجية المثلى من أجل تنوع مصادر الدخل لدى الدول التي تعتمد على إيرادات النفط.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان أهمية التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في دول الأوبك.
- قياس أثر قطاع النفط والقطاعات الغير النفطية الأخرى لدى دول منظمة الأوبك باستخدام نماذج بنال.

أهمية البحث: يمكن اختصار أهمية البحث في حتمية التنوع الاقتصادي في بلدان ذات الريع من أجل بناء اقتصاد أكثر صلابة واستقرار.

منهجية البحث: من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بإعطاء نظرة حول التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول الأوبك، ثم دعمنا الجانب النظري بجزء تحليلي وقياسي باستخدام البيانات الإحصائية لمتغيرات النموذج خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 من أجل قياس أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### 1- الإطار النظري للتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

1-1 تعريف التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي مفاهيم متعددة فهناك من يربط التنوع بالإنتاج، مصادر الدخل، أو هيكل الصادرات السلعية.

- التنوع الاقتصادي هو تحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل الأساسية للبلد، من شأنه يعزز القدرة التنافسية العالمية أي ارتفاع عدد من القطاعات الاقتصادية تدريجيا لتكوين بدائل يمكنها ان تحل محل المورد الوحيد.(حمدان، 2019)

- التنوع هو عملية إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تهدف الى تحويل الاقتصاد بعيدا عن مصدر الدخل الواحد إلى مصادر متعددة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى من اجل الحد من التعرض للمخاطر والصدمات الخارجية(والتكنولوجية، سبتمبر 2008).

**1-2 أنماط التنوع الاقتصادي:** يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنوع تتمثل فيما يلي:  
ا-التنوع في هيكل الإنتاج (الصناعي): متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب إنتاجية بدخول في فضاءات إنتاجية جديدة، تفاديا لظاهرة "لعنة الموارد الطبيعية" او "المرض الهولندي".  
ب-تنوع الأسواق: الاعتماد المفرط على سوق واحد او عدد قليل من الأسواق يحمل له مساوئ حيث انخفاض الطلب يمكن ان يؤثر على الاقتصاد، أي تنوع الأسواق يهدف الى تقليل الصدمات وإيجاد منافسة جديدة(روابنية و باهي موسى، 2016).

**1-3 مفهوم النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي من المفاهيم الشاسعة في علم الاقتصاد:  
- النمو الاقتصادي: هو حدوث زيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن أي الزيادة المحققة في المدى الطويل للإنتاج أي بلد، زيادة الحاصلة في الإنتاج فان النمو يتجلى في: -زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين الفترتين. -ارتفاع معدل الدخل الفردي.(خشيب، بدون سنة).

-النمو الاقتصادي: هو خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهر في البنيان الاقتصادي، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح(القاضي، 2014).

- عرف **Simon Kuzinets** النمو الاقتصادي بأنه الزيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد سكانه بالسلع المتنوعة بالاعتماد على التكنولوجيا المتجددة وتعديلات الهيكلية والسلوكية والأيدولوجية التي تحتاجها عملية النمو الاقتصادي.(بلقاسم، 2019/2018)

**1-4 علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي:** يرى الكثيرون أن التنوع يقود الى النمو الاقتصادي للأسباب التالية:

- تقليل المخاطر الاستثمارية وتقليل المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:

يتعرض للخطر في القطاعات ذات درجات عالية من التقلب، فان انخفاض الطلب على هذا المنتج وبالتالي انخفاض أسعاره لأسباب داخلية وخارجية يؤدي حتما الى تعريضه للمخاطر.

- تقليص المخاطر المؤدية الى انخفاض الصادرات: فالدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد او عدد محدود فان انخفاض أسعارها يؤدي الى تراجع العوائد الصادرات بها.

- زيادة القيمة المضافة و توليد فرص الشغل: يعزز التنوع الراسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لان مخرجات قطاع ما ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم في توليد مناصب الشغل مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

- زيادة رأسمال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة الإنتاجية العمل ورأسمال البشري وبالتالي يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.(الزايية، 2017).

- تعزيز التنمية المستدامة: هناك ثلاثة أسباب أدت إلى تقلب معدلات النمو وعدم تمكن العديد من الدول النامية للوصول إلى التنمية المستدامة وهي:

\* تخصص في انتاج وتصدير منتج عدد قليل من المنتجات

\* تعرض تلك الدول بصورة شديدة ومتكررة للصدمات الكلية.

\* ارتفاع حادة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة أثر الصدمات القطاعات المتخصصة ما يعني ان زيادة درجة التنوع الاقتصادي يؤدي الى استقرار معدلات النمو عبر الزمن ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.(الزايية، 2017، صفحة 200)

**1-5 تعريف منظمة الأوبك OPEC:** أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك في سبتمبر عام 1960م في مؤتمر بغداد وضمت خمس دول (السعودية، العراق، إيران، الكويت وفنزويلا) من اجل تنسيق مواقفها اتجاه الشركات البترولية العالمية التي كانت تسيطر على الإنتاج في هذه الدول، ثم انضمت لهذه المنظمة عدة دول ( بن عبد الله المنيف، 2008).

تضم حاليا في عضويتها 14 دولة هي: الجزائر، انغولا، الاكوادور، غينيا الاستوائية، الجابون، إيران، العراق والكويت وانسحبت قطر مؤخرا في اواخر جانفي 2019 مبررة ذلك برغبة دولة في تركيز جهودها على التنمية وتطوير الصناعة الغاز الطبيعي المسال في إطار تخطيط استراتيجي طويل المدى والبحث في تحسين دورها العالمي. بعد أربعة عقود من تأسيسها أصبح لمنظمة أوبك دور محوري في سوق النفط العالمية، فهي تستحوذ على 80% من الاحتياطي العالمي من النفط العالمي من النفط الخام، وتنتج حوالي 40% من إنتاج النفط العالمي، فهي تعمل بشكل أساسي على مراقبة أحوال السوق النفطية وتقلباتها وحرصها على التدخل في الوقت المناسب بما يحفظ استمرار تدفق النفط الى الأسواق بأسعار عادلة تحقق مصالح كل من

الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات التي تستثمر في هذا القطاع النفط (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2001). ومن خلال الجدول الموالي الذي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدى دول منظمة الأوبك مقارنة مع إجمالي العالم الذي بين مدى سيطرتها على الإنتاج وتغير الحاصل خلال العقد الأخيرين.

الجدول 1: مقارنة مؤشرات أوبك ومجموع العالم الإجمالي خلال الفترتين 2001/2000 و 2020/2019 م

البيان	أوبك 2000	أوبك 2001	العالم الإجمالي 2001	أوبك 2019	أوبك 2020	العالم الإجمالي 2020
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي	4.4	3.1	2.5	1.1-	6.6-	3.7-
قيمة صادرات البترولية	250.6	210.5	71.5	564.9	312.6	939.7
قيمة صادرات غير البترولية (مليار دولار)	94.1	102.2	995.7	515.3	88.7	15.437.3
صادرات النفط (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)	72.7	67.3	6.7	52.3	44.6	5.7
إنتاج النفط الخام (مليون برميل في اليوم)	28.0	27.2	10.0	29.34	25.65	69.08
الاحتياطيات باستثناء الذهب (مليار دولار)	123.9	130.1	633.4	1,010.3	899.3	13.120.9

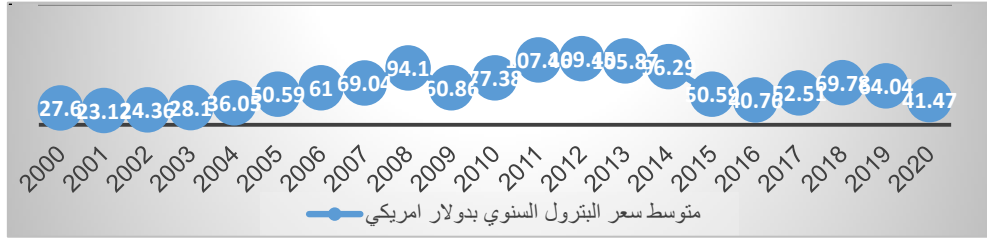
المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على مؤشرات التنمية للبنك الدولي و منظمة الأوبك التقرير السنوي

2020 و 2000 لمنظمة الأوبك.

يظهر الجدول رقم 1 بوضوح مجالات التطابق والتباين فمثلا نلاحظ تقارب بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى دول أوبك مقارنة مع العالم إلا أن هذه النسبة تراجعت خلال سنة 2019 ب-1.1 % الى -6.6 % سنة 2020 وهذا راجع إلى تبعيات جائحة كوفيد 19. - تجاوزت قيمة الصادرات البترولية في دول الأوبك خلال سنتي 2000 و 2001 عن صادرات العالم الإجمالي ب 250.6 مليار دولار و 210.5 مليار دولار مقارنة مع العالم الإجمالي ب 84.9 مليار دولار و 71.5 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001. ثم انخفضت قيمة هذه الصادرات عن العالم الإجمالي ب 515.3 مليار دولار ثم 88.7 مليار دولار خلال سنتي 2019 و 2020.

- فيما تبقى قيمة الصادرات غير البترولية منخفضة مقارنة بالعالم خلال جميع السنوات.  
**1-6** بعض الأزمات النفطية: (2000-2020 م): لقد شهدت أسعار النفط عدة تغيرات خصوصا خلال عشرينيتين الأخيرتين بين انخفاض وارتفاع نتيجة تضافر عدة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ومؤخرا صحية، والشكل التالي يوضح تقلبات الأسعار منذ 2000 إلى 2020.

الشكل رقم 01: منحى تطور متوسط أسعار النفط خلال الفترة 2020/2000م



المصدر: من اعداد الباحثين اسنادا الى التقارير السنوية لمنظمة أوبك OPEC: Annual statistical bulletin (2020-2015-2010-2005)p72. -p82-p83 -p64

بناء على المخطط السابق نلاحظ تقلبات كبيرة في أسعار المحروقات من سنة 2000 إلى يومنا هذا حيث تراوحت بين 25 دولار الى 100 دولار ويرجع ذلك لعدة أسباب.

- في سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25 الى 35 دولار بسبب زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد، ثم تواصلت الأسعار في الارتفاع ففي سنة 2008 اشتدت المضاربة على أسعار النفط حيث وصل متوسط الأسعار الى غاية 147 دولار اعلى مستوى في التاريخ حيث انهارت بعدها إلى دون 40 دولار. وفي عام 2011م بسبب الأوضاع السياسية أحداث الربيع العربي أدى إلى انقطاع إمداد النفط في كثير من الدول مثل: سوريا، ليبيا واليمن عادت وارتفعت الأسعار فوق 100 دولار للبرميل.

-في عام 2012 فرضت الولايات المتحدة حظرا على النفط الإيراني الأمر الذي سبب في إبقاء أسعار النفط مرتفعة فوق 100 دولار. في النصف الثاني من 2014م انهارت أسعار البترول أفقدها نحو 45% من قيمتها حتى منتصف شهر جانفي بشكل تدريجي برغم من معاودة ارتفاعها في ربيع الأول من 2015 م، بسبب صعود الولايات المتحدة كمصدر لبترول وزيادة الإنتاج في العراق وعودة إيران بالإضافة الى زيادة الإنتاج في محيط البرازيل. واصلت أسعار الانخفاض منذ 2017م الى 2020م دون 50 دولار مع ظهور إنتاج النفط الصخري وتراجع الطلب العالمي

خاصة الولايات المتحدة في ظل الاستعانة بالبدائل الأخرى. وحرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا بالإضافة لتداعيات فيروس كورونا والإغلاق الشامل.

## 2- بيان وتحليل درجة التنوع الاقتصادي في دول الأوبك:

يجب الاستناد الى مجموعة من المقاييس والمؤشرات ولتقييم نجاح سياسات التنوع في دول أوبك العربية وتقديمها ونظرا لمحدودية البيانات فإننا سوف ندرس بعض هذه المؤشرات:

1-2 مؤشر هيرفندال -هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index): يعد معامل هيرفندال -هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنوع الاقتصادي، يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات، استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة لتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير ويعبر عن معامل هيرفندال-هيرشمان بصيغة التالية(UNCTAD، 2008):

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث: N : عدد النشاطات.

$X_i$ : قيمة المتغير في النشاط  $i$  :  $X$ : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد ( $0 \leq H \leq 1$ )

إذا كان  $H = 0$  فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.

إذا كان  $H = 1$  فان مقدار التنوع يكون معدوما.

-قمنا بحساب معامل هيرفندال-هيرشمان للفترة الزمنية 2000-2020 للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي التالية: الزراعة والصيد والغابات -الصناعات الاستخراجية-الصناعات التحويلية-الكهرباء والغاز والمياه-التشييد-تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم-النقل والاتصالات والتخزين-المؤسسات المالية والتأمين-الخدمات العقارية والاعمال-خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية، وتبرز نتائج التقدير في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في دول الأوبك العربية خلال الفترة 2020/2000

السنوات	الجزائر	ليبيا	العراق	السعودية	الامارات	الكويت
2000	0,5421	0,9025	0,8043	0,3494	0,2915	0,9958
2001	0,7392	0,9694	0,8474	0,3345	0,2456	0,9812
2002	0,8908	0,9982	0,8555	0,3199	0,2436	0,9767
2003	0,9850	0,9983	0,8543	0,3258	0,2563	0,9911
2004	0,8885	0,9687	0,8674	0,3586	0,2636	0,9953
2005	0,8825	0,9766	0,8655	0,3893	0,2798	0,9956
2006	0,9816	0,9777	0,8533	0,3889	0,2789	0,9962
2007	0,6962	0,9803	0,8518	0,3580	0,2796	0,9967
2008	0,6689	0,9988	0,8469	0,3923	0,2797	0,6360
2009	0,9790	0,9986	0,8482	0,4012	0,2799	0,9848
2010	0,9792	0,9986	0,8396	0,4118	0,2689	0,9160
2011	0,8861	0,9984	0,8347	0,4143	0,2645	0,9872
2012	0,7546	0,9642	0,8356	0,4164	0,2611	0,8191
2013	0,5593	0,8917	0,8281	0,3728	0,2596	0,9947
2014	0,6148	0,8921	0,8185	0,5089	0,2517	0,9115
2015	0,6168	0,9516	0,8182	0,4826	0,2501	0,8920
2016	0,6559	0,9486	0,8244	0,6023	0,2369	0,9372
2017	0,6867	0,8936	0,8453	0,4423	0,2396	0,8692
2018	0,7836	0,8695	0,8653	0,4532	0,2399	0,9876
2019	0,8123	0,8701	0,8876	0,4425	0,2269	0,9879
2020	0,8698	0,8736	0,8932	0,4352	0,2369	0,9752

المصدر: من إعداد الباحثين إسنادا إلى الإحصاءات السنوية لكل من البنك العالمي وصندوق النقد العربي

وباستخدام مخرجات Excel

بعد تطبيق هذا المؤشر تم التوصل إلى نتائج الجدول رقم (2) والتي بناء عليها نستخلص ما يلي:



- بالنسبة للجزائر يتضح إن مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي عرف اتجاهها تصاعديا من 0,5421 سنة 2000 إلى 0,8861 سنة 2011 ليعيد الانخفاض خلال السنوات الموالية الى غاية السنتين الأخيرتين 0,8123 سنة 2019 و 0,8698 سنة 2020، عموما جميع هذه النتائج تشير إلى ضعف في التنوع الاقتصادي لان قيمها تقترب من واحد، رغم الإصلاحات الاقتصادية تبقى ليست كافية من أجل دعم التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

- بالنسبة إلى الإمارات نلاحظ أن قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الناتج المحلي هي قريبة جدا من الصفر حيث انها شهدت انخفاض تدريجي من قيمة 0,2915 سنة 2000 إلى غاية 0,2369 سنة 2020 وهذا ما يدل تنوع مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي أي نجاح الاستراتيجيات المنتجة والجهود المبذولة من اجل تنوع الناتج المحلي لمرحلة ما بعد النفط، ونجحت في استغلال مورد النفط في إنشاء بنية تحتية قوية بحيث وصلت إلى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي دون 30 بالمئة وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالتشبيد والبناء والتمويل والعقارات والتجارة والقطاع الخاص... الخ.

- بالنسبة إلى نتائج قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي في العراق، الكويت وليبيا جميع قيمها تتراوح بين 0.99 و0.80 وهذا يدل على الضعف كبير في تنوع الناتج المحلي في هذه الدول حيث انا تقترب من واحد، وفشل السياسات والخطط التنموية المنتجة التي لم تحدث أي تحسن في اقتصاداتها في ضوء بقاء أسعار النفط بحيث ان الاقتصاد الكويتي الأكثر اعتمادًا بين دول على القطاع النفطي والذي يشكّل 91% .

- بالنسبة للسعودية فان معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي لقد شهد ارتفاع طفيف خلال عشرة سنوات الأولى من الالفية الجديدة بحيث كان يتراوح بين 0.31 الى 0.41 ليستقر بعدها دون 0.50 خلال السنوات الموالية وهذا يدل على الجهود المبذولة في الجانب الاقتصادي والمالي من اجل تنوع الاقتصاد متمثلة في رؤية السعودية 2030 من اجل اقتصاد متنوع ومستدام، وبالتالي يعتبر الاقتصاد السعودي ثاني نموذج أحسن بعد الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة من حيث درجة تنوع الناتج المحلي.

## 2-2 مساهمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:

من المعايير التي تستخدم لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي تطور الإيرادات النفطية كنسبة من إيرادات الدولة والإيرادات غير النفطية خلال مدة زمنية بحيث كلما ارتفع نسبة الإيرادات غير النفطية دلت على التنوع الاقتصادي والعكس كلما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية دلت على ضعف التنوع الاقتصادي، وهذا من خلال الصيغة التالية:

$$Rro = \sqrt{\sum_{I=1}^{re} \left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times 100$$

النفطية، (RE) تمثل إجمالي الإيرادات الحكومية (عبد العالي ثامر وحسين سالم، 2017). من خلال الجدول رقم (3) الموالي بعد حساب مؤشرات التنوع الهيكلي نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة والذي يوضح مدى تنوع الاقتصادي في دول أوبك العربية بالاعتماد على الإيرادات الأخرى غير الجباية البترولية، أظهرت الناتج التالية الجدول رقم (3): مساهمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات العامة في الدول أوبك

العربية خلال فترة 2000-2020م

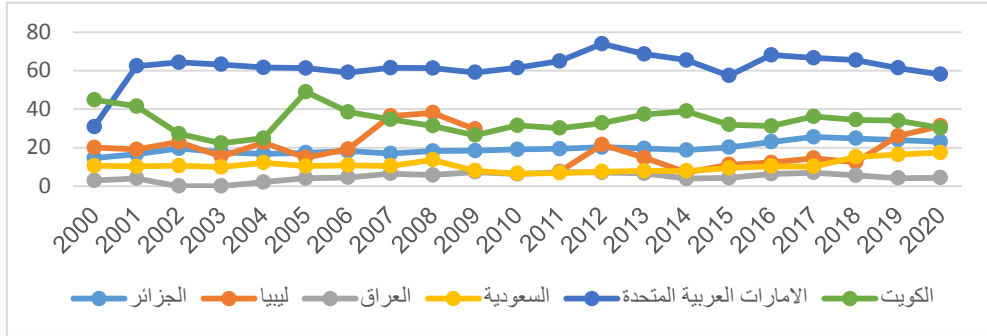
السنوات	الجزائر	ليبيا	العراق	السعودية	الامارات	الكويت
2000	14,55	20,06	2,94	10,56	30,88	44,82
2001	16,60	19,07	4,01	10,28	62,38	41,49
2002	19,54	22,87	4,47	10,61	64,24	27,21
2003	17,57	15,47	,666	9,88	63,17	22,33
2004	16,81	22,59	2,08	12,11	61,61	24,90
2005	17,34	14,80	4,06	10,38	61,31	49,00
2006	18,20	19,21	4,52	10,80	59,05	38,49
2007	16,92	23,27	6,51	10,50	61,48	34,67
2008	18,22	76,44	5,73	13,63	61,31	31,29
2009	18,41	138,1	7,31	7,99	59,05	26,47
2010	19,04	29,58	6,24	6,51	61,48	31,53
2011	19,36	7,56	7,24	6,79	64,93	30,10
2012	20,19	21,54	7,07	7,46	73,91	32,73
2013	19,51	14,70	6,56	7,90	68,57	37,27
2014	18,69	7,13	3,92	7,84	65,46	38,96
2015	20,10	11,12	4,22	9,40	57,36	31,97
2016	722,9	12,20	6,37	10,33	68,07	31,22
2017	25,50	14,50	7,02	10,17	,5766	36,17

تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال حالة الدول العربية

المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020.

34,46	65,46	15,17	5,57	12,47	24,77	2018
34,00	,3661	16,41	4,16	96,07	23,92	2019
30,22	8,075	17,42	4,36	71,28	23,02	2020

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على التقارير الإحصائية للبنك العالمي وباستخدام مخرجات Excel يوضح نتائج الجدول رقم (3) ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة للدولة التي كانت دون 50% بجميع الدول أوبك العربية باستثناء الامارات العربية المتحدة، وهذا ما يؤكد اعتماد الكبير على الجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة مما يجعلها رهينة لتغيرات في مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما يوضحها الشكل الموالي شكل 2: مساهمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على البيانات للجدول رقم (3)

من خلال المنحنى أعلاه يعتبر الاقتصاد الإماراتي اقل الاعتماد على الإيرادات النفطية وبشكل متواصل حيث مساهمة الإيرادات الغير النفطية هي الأعلى مقارنة مع الدول الأخرى مما يؤكد على التنوع مصادر الإيرادات مثل الدخل الاستثماري والضرائب وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية حيث تشكل في حالة الإمارات أكثر من نصف الإيرادات العامة. تبقى نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في باقي الدول العربية المصدرة للنفط دولة الكويت بدرجة اقل ثم ليبيا والسعودية والجزائر واخيرا العراق تشير جميعها الى ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة للدولة اقل من 30%.

2-3 نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات لدى دول الأوبك.

تحسب نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بقسمة الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بناء على الأسعار الجارية ومضروبا في 100.

الجدول (5): نسبة الصادرات غير النفطية اجمالي الصادرات لدى دول الأوبك خلال الفترة 2000/2020م

السنوات	الجزائر	ليبيا	العراق	السعودية	الإمارات	الكويت
2000	2,77	1,551	0.21	43,4	41.2	6,47
2001	3,38	6,54	0.01	39,63	49,15	5,3
2002	3,89	4,761	0.21	40,94	49,5	4,61
2003	2,73	7,311	0.21	45,85	55,92	5,09
2004	3,53	,7510	0.02	50,98	63,56	5,91
2005	1,97	3,711	0.02	57,05	67,58	6,97
2006	2,16	7,551	0.02	59,83	68,62	6,54
2007	2,2	7,69	0.02	59,93	72,38	6,41
2008	2,38	7,5	0.01	62,11	8,865	6,75
2009	0,24	5,23	0.02	47,08	9,655	5,43
2010	2,67	5,6	0.01	49,56	82,24	6,67
2011	2,8	4,82	0.001	56,04	0,078	7,19
2012	2,86	7,62	0.003	54,27	0,247	7,73
2013	3,28	7,43	0.004	51,91	,5477	7,86
2014	4,45	4,01	0.004	46,87	9,566	6,5
2015	5,45	3,96	0.006	33,32	,8787	5,76
2016	6,03	2,13	0.005	31,14	60.35	4,63
2017	5,24	4,94	0.003	34,85	9,596	5,19
2018	50,6	5,94	0.004	40,03	3,045	5,49
2019	,454	5,52	0.06	36,04	6,846	5,29
2020	,034	2,48	0.05	26,34	32.21	5,47

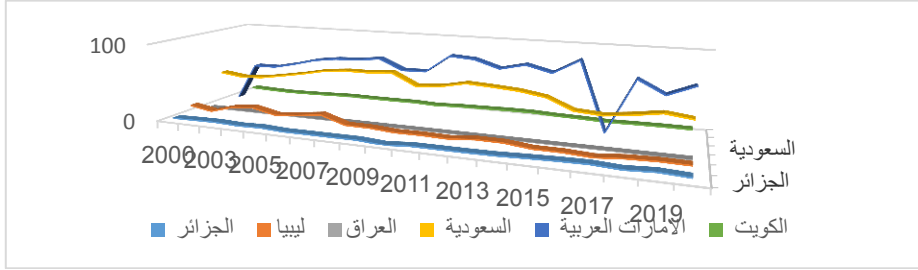
المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على الاحصائيات البنك العالمي

من خلال الجدول السابق يتضح انخفاض كبير الذي يكاد يكون معدوما في بعض الدول كالعراق ودون 10% في حالة الجزائر، الكويت ليبيا خلال 10 سنوات الأخيرة وهذا يدل على عدم تمكن هذه الدول من تحقيق أي نتائج في تخلص من الارتباط الشبه التام بقطاع النفط،

ويبقى الاستثناء الاقتصاد السعودي بدرجة اقل وأفضل هو الاقتصاد الإماراتي الذي أظهرت نتائجه في تطور إيجابي في هيكله صادرات الدولتين، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 3: تطور نسبة الصادرات غير النفطية إجمالي الصادرات لدى دول أوبك خلال الفترة

2020/2000م



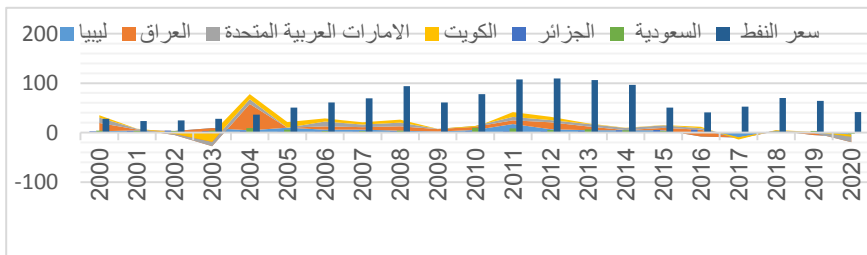
المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على جدول رقم (5).

#### 4-2 مدى التقلب او عدم الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة بعدم الاستقرار أسعار النفط:

يتبين من هذا المعيار ان التنوع الاقتصادي يلعب دور كبير في استقرار الناتج المحلي الإجمالي لان الاقتصاد الذي يعتمد على مورد رئيس بصورة كبيرة مثل النفط فان أي تقلب بأسعار النفط عالميا سوف يؤثر على استقرار الداخلي ويكون تأثيرها مباشر على الناتج المحلي الإجمالي أما إذا كانت سياسة التنوع الاقتصادي تلعب دور كبير فان تقلبات أسعار النفط لن تكون تأثيراتها كبيرة ( كاظم معلقة و محمد أحمد، 2015).

يوفر البنك الدولي بيانات حول معدل النمو الاقتصادي المحقق ابتداء من 2000م إلى غاية 2020 م ويوضح الشكل الموالي تطور معدل النمو الاقتصادي مقارنة بأسعار النفط.

شكل رقم (4): تطور معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بأسعار النفط في الدول أوبك خلال 2020/2000م.



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على التقارير الإحصائية البنك العالمي

نلاحظ من الشكل وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط فعندما انخفض سعر النفط دون 50 دولار بعد سنة 2014 انخفض معدل النمو الاقتصادي بعدما شهد تحسن

في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من 2003 باستثناء السنتين الأخيرتين 2019 و 2020 حيث تراجع معد النمو الاقتصادي بشكل كبير. وهذا دل على ارتباط كبير في زيادة الناتج المحلي في هذه الدول نتيجة زيادة أسعار النفط أي النمو مرتبط بعوائد النفط إلى حد كبير.

من خلال جميع المؤشرات السابقة نلاحظ ان هذه الدول لا تزال تعاني من تبعية شبة تامة للقطاع النفط وعدم فاعلية السياسات والخطط التنموية المتبعة وعدم نجاحها في استغلال العوائد النفطية التي شهدتها، يبقى الاستثناء ونموذج الاماراتي أفضل الذي شهد مؤشرات الإيجابية التي استطعت مواجهة تغيرات وتراجع أسعار النفط.

3- قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال في دول منظمة الأوبك: لقد أثبتنا نظريا وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي لذا سنحاول في الدراسة القياسية توضيح أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

1-3 تعريف بمتغيرات الدراسة: من اجل تقدير النموذج القياسي لأبد من تحديد العينة الدراسة والمتغيرات التي يشمل عليها النموذج والتي نوضحها فيما يلي:

العينة وفترة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في خمسة (6) دول العربية منظمة الى أوبك (الجزائر، السعودية، الكويت، ليبيا، الامارات العربية المتحدة والعراق).

عدد المشاهدات: 21 سنة ابتداء من 2000م الى غاية 2020 م

المتغير التابع: يتمثل في معدل النمو الاقتصادي ويرمز له ب  $Sgdp$

المتغيرات المفسرة: وتتمثل فيما يلي:

- مؤشر التنوع في الناتج المحلي الإجمالي هيرفندال-هيرشمان ويرمز له ب  $Hpip$

- مؤشر مساهمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات العامة ويرمز له ب  $Rro$

- مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات ويرمز له ب  $Rex$

- مؤشر الاستقرار بأسعار النفط معبرا عنه بمتوسط السنوي لأسعار النفط ويرمز له ب  $Mpp$

حيث  $N=6$  كما يلي: الجزائر ( $X_1$ )، السعودية ( $X_2$ ) والعراق ( $X_3$ )، ليبيا ( $X_4$ )، الكويت ( $X_5$ )

والامارات العربية المتحدة ( $X_6$ )، كما ان  $T=21$  وعليه فان الحجم الكلي للعينة  $T \times N = 126$

علما أيضا انا البيانات متوازنة وان المتغيرات عبارة عن نسب مئوية وكذلك تأخذ قيم سالبة بما ان نماذج بنال هي عبارة عن دمج بين نماذج البيانات المقطعية ونماذج البيانات السلاسل الزمنية وبالتالي الشكل الرياضي للنموذج ويكون الشكل العام للدالة على النحو التالي:

$$SGDP_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 Hpip_{it} + \hat{\beta}_2 Rro_{it} + \hat{\beta}_3 Rex_{it} + \hat{\beta}_4 Mpp_{it} + E_{it}$$

حيث المعلمة  $\beta_0$  الثابت و  $\beta_1$  المعلمة المقدره لمتغيرات الدراسة و ( $i$ ) عدد الدول و ( $t$ ) السنوات.

فيما يخص مصادر البيانات فقد اعتمدنا على قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير السنوية لمنظمة الأوبك وبيانات المعهد العربي للتخطيط، وقد اعتمدنا على برنامج التحليل القياسي (Eviews12) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي قمنا بها.

### 2-3 تقدير نماذج ثلاث واختيار النموذج الملائم وتحليل النتائج

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج البيانات للبانل الثلاثة. نموذج الانحدار التجميعي (Model Régression Pooled(REP) نموذج التأثيرات Model Effects Random الثابتة (FEM) Model Effets Fixed)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة.

الجدول (7): نتائج الانحدارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لدول الأوبك العربية في الفترة 2000-2020

المتغير التابع: معدل نمو اقتصادي وSGDP، T=21 N=6N*T=126			المتغيرات
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	التفسيرية
6.35	6.12	6.41	C
-3.43E-07	1.32E-06	-2.09E-06	Hpip
-0.036	0.049	-0.034	Rro
0.009	0.036	0.009	Rex
0.0057	0.008	0.004	Mpp
0.60344	0.68627	0.63657	R <sup>2</sup>
0.30	1.57	0.41	Fstst
0.000	0.000	0.000	Prob(F)
1.83	2.03	1.83	DW

المصدر: من اعداد الباحثين بناءه على مخرجات Eviews 12

(\*)، (\*\*)، (\*\*\*) معالم المعنوية الإحصائية عند مستوى المعنوية: 10%، 5%، 1%

اتضح من خلال الجدول رقم 7 الذي فيه عرض لنتائج الانحدارات باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاث لعينة من دول أوبك العربية، حيث المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر "F" في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثلاثة .

- تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. وبما أنه يوجد إبطاء زمني داخل النموذج المقدر فإن هذا يجعل من إحصائية داربون واتسون متحيزة
- بعد تقدير النماذج الثلاث ننتقل الى مرحلة المفاضلة بين الأنواع الثلاثة لنماذج البانل باستخدام الاختبارات التالية:

**1.2.3 اختبار Fisher-F:** يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (REP) و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM). فإذا كانت القيمة الإحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الجدولة فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح.

جدول رقم 8: نتائج اختبار Fisher-F

Effects Test	Statistiques	.d.f	Prob
Cross-section F	2.471824	(5,116)	0.0263
Cross-section Chi-square	12.756465	5	0.0158

المصدر: من اعداد الباحثين بناءه على مخرجات 12 Eviews

على ضوء تقديرات الجدول رقم 8، نجد ان قيمة F المحسوبة = 2.471824 أكبر من القيمة الجدولية (2.31) =  $F_{(5,116)}$  وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة هو ملائم.

**2.2.3 اختبار Hausman:** يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). فإذا كانت قيمة Value-P المقابلة لقيمة Chi-square أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب. والعكس صحيح.

جدول رقم 9: نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	.Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	3.346178	4	0.001

المصدر: من اعداد الباحثين بناءه على مخرجات 12 Eviews



بلغت القيمة المحسوبة اختبار Hausman: 3.346178 بقيمة احتمالية 0.01 قيمة الجدولية 18.55 أي قيمة محسوبة أصغر من قيمة الجدولية وبالتالي يمكن قبول الفرض البديلة  $H_1$  أي ان نموذج الاثار الثابتة هو النموذج الملائم.

### 3.4. التفسير الاقتصادي والقياسي للنموذج الملائم للتأثيرات الثابتة:

$$SGDP_{it} = 6.12 + 1.32E-06Hpip_{it} + 0.049Rroit + 0.03Rex_{it} + 0.008Mpp_{it} + E_{it}$$

Prob (F-statistic) 0.000 R-squared 0.68627

معامل التحديد يؤكد ان 68% من التغيرات التي حصلت في الدول المدروسة تعود محدداتها المقترحة كمفسرات للنمو الاقتصادي والباقي يعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الأثر الثابت، بما ان Prob(F-statistic) احتماليتهما 0.000 فهذا يدل على ان النموذج معنوي.

### 3-3 التفسير الاقتصادي:

- من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الثابت الواردة في الجدول رقم 7 نلاحظ وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنوع في الناتج المحلي الإجمالي هيرفندال-هيرشمان  $h_{pip}$  ومؤشر الاستقرار بأسعار النفط معبرا عنه بالمتوسط السنوي لأسعار النفط  $Mpp$ ، وهو ما يتوافق مع الجانب النظري والتحليلي التي تشير الى أي التنوع الاقتصادي يساهم زيادة في معدل النمو الناتج المحلي وحسب حالة الدول الأوبك العربية اثره إيجابي و ضعيف وهذا ما يشير الى ضعف التنوع بهذه الدول وبالنسبة للمؤشر استقرار الأسعار كان له الأثر الإيجابي بالنمو الاقتصادي في هذه الدول باعتبارها دول ريعية تعتمد على الموارد النفطية - مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات  $Rex$  بمعامل 0.03 يشير على ضعف أثر الصادرات غير النفطية والصادرات هذه النفطية على النمو الاقتصادي بهذه الدول أي الزيادة في الصادرات الغير النفطية يؤدي الى زيادة بمعدل النمو الاقتصادي وهذا يوافق الجانب النظري ويظهر أثره ضعيف هذا راجع الى ضعف مساهمة الإيرادات الغير النفطية في الإيرادات العامة للدولة في حالة دول أوبك العربية، وتشير الناتج أيضا وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر مساهمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات العامة بمعامل 0.049 أي علاقة طردية بين هذين المتغيرين ذلك لأن ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية يؤدي الى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 4.9 بالمئة بما يتوافق أيضا مع الجانب النظري.

الخلاصة: حاولنا في هذه الدراسة تحليل وقياس اثر التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط أوبك و اثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 م وذلك من اجل

الكشف عن درجة التنوع الاقتصادي بتلك الدول وقياس الأثر الإيجابي او السلبي لاهم محددات التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، تم ذلك بعد حساب اهم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي ، بالإضافة الى مستوى العام للأسعار النفط باعتبارها دول ريعية وعلاقته بالنمو الاقتصادي و ثم قمنا بتحليله اقتصاديا بعد ذلك قمنا بقياس هذه التأثيرات بتقدير نماذج البائل باستخدام ثلاثة طرق هي: طريقة الدمج والآثار الثابتة والآثار العشوائية، ليتم بعدها اختيار نموذج الآثار الثابتة دليلا المقطعية لعينة الدول اوبك العربية توصلنا الى ما يلي:

**النتائج:**

- يعكس حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان في فترة 2020/2000 في دول العربية لدى منظمة الأوبك الى غياب وضعف التنوع الاقتصادي باستثناء الاقتصاد الامارات العربية المتحدة وبدرجة اقل الاقتصاد المملكة العربية السعودية

- تعاني اقتصاديات دول منظمة أوبك الى اختلافات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على قطاع النفط اذ ان مساهمة القطاعات غير النفطية قليلة مقارنة مع القطاعات الأخرى باستثناء النموذج الاماراتي اقل من 30%.

- هناك فجوة كبيرة بين الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية وهذا يعكس غياب التنوع في هيكل الصادرات والتركيز على نوع معين الصادرات النفطية دون اخر وهذا مما يؤكد ان اقتصاد دول الأوبك أحادي الجانب ماعدا الاقتصاد الاماراتي وأيضا الإيرادات غير النفطية بالنسبة للجانب القياسي جميع الإشارات المقدرة للمعاملات موجبة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الذي يرى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنوع الاقتصادي بين كل من مؤشر هرشمان هيرفندال ونسبة الصادرات غير النفطية والواردات غير النفطية ولكن في حالة الدول أوبك العربية أثرها ضعيف جدا وهذا راجع لضعف التنوع الاقتصادي بها.

- أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية وضعيفة بين مؤشر التنوع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول أوبك العربية وهذا واقعي نظرا لضعف التنوع الاقتصادي بها، لو استعملنا معدل النمو الناتج المحلي غير النفطي لظهر ذلك بشكل أفضل.

التوصيات: يرتبط التنوع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي وتطور الاقتصاد ولكن هذا التطور رهين بمجموعة من المتغيرات الأساسية لذا ينبغي على دول العربية المصدرة للبتترول (أوبك) ضرورة استخلاص الدروس، والعمل بشكل جدي لتصحيح الأوضاع الراهنة من خلال خفض

اعتماد على القطاع النفط وتوجه نحو القطاعات البديلة واستغلال الأمل للربح في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

### قائمة المصادر والمراجع:

1. حمزة سايح، إلياس زكرياء مناد بولنوار، و حكيم شاد . (2021). لتنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا) دراسة قياسية باستخدام بيانات. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6 (العدد 1)، ص 131-142.*
2. *Handbook of*. United Nations Conference on Trade and Development: UNCTAD. (2008). New York et Genève: Nations Unies. *Statistics*
3. تقرير الهيئة الفرعية للمنشورة العلمية والتكنولوجية. (سبتمبر 2008). *الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ. الأمم المتحدة FCC/SBSTA.*
4. جبار بوكثيرة، و حميد زرقوط. (جوان، 2017). قراءة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة –إنجازات رائدة وافاق مستقبلية واعدة. (العدد السابع، المحرر) *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 334.*
5. جلال خشيب. (بدون سنة). *النمو الاقتصادي*. تم الاسترداد من شبكة الالولة: [www.aluka.net](http://www.aluka.net)
6. حالب كاظم معلة، و علي محمد أحمد. (2015). الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية. *مجلة المنصور، ص 51.*
7. حسن محمد القاضي. (2014). *الإدارة المالية*. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
8. ستيي الزاوية. (مارس، 2017). الجزائر وتحدي التنوع الاقتصادي. *مجلة الدراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط (العدد 52)، 200.*
9. عبد الله شكة ، و فتيحة بن علية. (بدون سنة). النمو والتنوع الاقتصادي من خلال التجربة الإماراتية. 213-212.
10. علام محمد موسى حمدان. (2019). التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي. *مجلة عجمان للدراسات والبحوث، 2.*
11. كمال روابنية، و باهي موسى. (ديسمبر، 2016). التنوع الاقتصادي كخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية دراسة حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. (العدد 05، المحرر) *المجلة الجزائرية لتنمية اقتصادية، 136.*
12. ماجد بن عبد الله المنيف. (شتاء، 2008). منظمة الدول المصدرة للبتترول أوبك: نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها. *بحوث اقتصاديات عربية (العدد 41)، 80.*
13. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (صيف، 2001). اوبك... وضمان الاستقرار في السوق النفطية. *قسم البحوث شؤون الخليجية (العدد 26)، 142.*

14. مصعب عبد العالي ثامر، و عبد الحسن رسن حسين سالم . (2017). الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة(2003/2015)، ، ال عدد43، كانون الأول 2017، ص122. مجلة الاقتصادي الخليجي، ص 122.
15. ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال.
16. منال بلقاسم. (2018/2019). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين وم أ والصين. تخصص اقتصاد مالي. جامعة باتنة 1 .
17. نهاد البارودي . (1980). الاوبك و الصناعة الدولية للنفط:بنية متغيرة. مجلة جامعة أكسفورد، ص145-146.

### الملاحق:

الملحق رقم 2: نموذج التأثيرات الثابتة					الملحق رقم 1: نموذج الانحدار التجميعي				
Cross-section fixed effects test equation: Dependent Variable : SGDP Method : Panel Least Squares Date : 03/12/22 Time : 01:02 Sample : 2000 2020 Periods included : 21 Cross-sections included : 6 Total panel (balanced) observations : 126					Dependent Variable : SGDP Method : Panel Least Squares Date : 03/12/22 Time : 00:36 Sample : 2000 2020 Periods included : 21 Cross-sections included : 6 Total panel (balanced) observations : 126				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.127339	2.041837	3.000895	0.0033	C	6.419704	1.413064	4.543110	0.0000
REX	0.036216	0.072839	0.497203	0.0000	REX	0.009283	0.026847	0.345770	0.7301
RRO	0.049894	0.046822	-1.065613	0.0008	RRO	0.034124	0.030600	-1.115177	0.2670
MPP	0.008352	0.018762	-0.445177	0.0000	MPP	0.004779	0.018543	-0.257728	0.7971
HPIP	1.32E-06	3.22E-06	0.411025	0.0000	HPIP	-2.09E-06	2.98E-06	-0.702037	0.4840
Effects Specification									
Cross-section fixed (dummy variables)					Root MSE				
Root MSE	5.318219	R-squared		0.686272	Mean dependent var	5.203730	Adjusted R-squared		-0.018950
Mean dependent var	5.203730	Adjusted R-squared		0.039469	S.D. dependent var	5.655445	S.E. of regression		5.708778
S.D. dependent var	5.655445	S.E. of regression		5.542714	Akaike info criterion	6.338884	Sum squared resid		3563.715
Akaike info criterion	6.338884	Sum squared resid		3563.715	Schwarz criterion	6.563986	Log likelihood		-389.3497
Schwarz criterion	6.563986	Log likelihood		-389.3497	Hannan-Quinn criter.	6.430336	F-statistic		1.570706
Hannan-Quinn criter.	6.430336	F-statistic		1.570706	Durbin-Watson stat	2.039993	Prob (F-statistic)		0.132082
Durbin-Watson stat	2.039993	Prob (F-statistic)		0.132082					

تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال حالة الدول العربية

المصدرة للنقط أوبك للفترة 2000-2020.

الملحق رقم 4: نتائج اختبار Fisher-F

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation : Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.471824	(5,116)	0.0263
Cross-section Chi-square	12.756465	5	0.0168

الملحق رقم 5: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation : Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.346178	4	0.0016

Cross-section random effects test comparisons:

الملحق رقم 3: نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable : SGDP					
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)					
Date : 03/12/22 Time : 00:35					
Sample : 2000 2020					
Periods included : 21					
Cross-sections included : 6					
Total panel (balanced) observations : 126					
Swamy and Arora estimator of component variances					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	6.356736	1.600614	3.971435	0.0001	
REX	0.009307	0.034638	0.268708	0.0000	
RRO	0.036494	0.035871	-1.017380	0.0000	
MPP	0.005732	0.018086	-0.316912	0.0000	
HPIP	3.43E-07	3.04E-06	-0.112746	0.0001	
Effects Specification				S.D.	Rho
Cross-section random				1.525628	0.0704
Idiosyncratic random				5.542714	0.9296
Wright Statistics					
Root MSE	5.439391	R-squared	0.009937		
Mean dependent var	3.232814	Adjusted R-squared	-0.022793		
S.D. dependent var	5.488442	S.E. of regression	5.550637		
Sum squared resid	3727.959	F-statistic	0.303604		
Durbin-Watson stat	1.938181	Prob (F-statistic)	0.875077		
Unweighted Statistics					
Mean dependent var	3.232814	Mean dependent var	3.232814		
S.D. dependent var	5.488442	S.D. dependent var	5.488442		